

الجرح لا يطوف به ليل ان من دخل المسجد لا يريد الطواف  
 له ان يستلم فعلم انه لقضاء حق الجرح فيجوز ترك ما رواه  
 ذلك انتهى اقاله الشيخ حنيف الدين المرشدي في شرح  
 منسك العفيف عند قول المتن ولا يستعمل بحجة المسجد  
 ولا يبيح اخر لان المقصود من الدخول في المسجد البيت  
 فيبدأ بحجة البيت وبعبارة استلام الجرح لا غير كذا قيل  
 النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل المسجد كذا في الكرام  
 لكن نفي من الطلبي ما يجال فيه كاسياتي فربما الامم الا  
 ان يراد الاستلام مع الطواف فلا مخالفة حيث دعاهم  
 حال ابن العماد الى ان الثاني هو المعول نص عبارة في الفتح  
 ولم يذكر المص ولا كثير رفع اليد في كل تلبية يستقبل به  
 في كل مبدأ سوط وان لاحظنا ما رواه من قوله عليه السلام  
 لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن ينبغي ان يرفع للوقوف  
 في استلام الجرح وان لاحظنا عدم صحة هذا اللفظ فيه وعدم  
 تحسينه بل القياس المتقدم لم يعد ذلك لا يرفع مع ما به الا فتاح  
 فيها الا في الاول واعتقادي ان هذا هو الصواب ولم ار  
 عنه عليه السلام خلافه قوله وظاهر كلام الكرام في الظاهر  
 وبعض الاحاديث يؤيد الثاني اي لقول الاضواء الاول  
 من ينبغي التردد المتضمن للرفع في كل سوط ونص عبارة الكرام  
 علي ما نقله العفيف في شرح منسكه هكذا او كما من الجرح  
 استلم

استلمه ان استطاع وان لم يستطع يستقبله بوجهه ويطون  
 كفيه رافعا يها ويكبر ويهليل ويصلي على الوجه الذي ذكرنا انتهى  
 قوله اخذ عن يمين نفسه قال الشيخ زين في البحر الرائق والحكمة  
 في ذلك ان الطائف بالبيت مؤتم به والواحد مع الامام يكون  
 الامام عن يساره وقيل لان القلب في الجانب الايسر وقيل  
 ليكون ايسر في اول طوافه لقوله تعالى وانوا البيوت من ابوابها  
 انتهى قوله بعلة متبادلة قال في العوارض حين غلبت  
 المشركين كانت علة الرمل ايها المشركين قوة المؤمنين وعند  
 زوال ذلك يكون علة تذكير نعمة الامن كما بان علة ارق في الاول  
 استيطان الكافر عن عبادة ربه ثم صار علة حكم الشرع برفه  
 وان اسلم وكما خزانة فانه يثبت في الاستدراك طريق العتوبة و  
 لهذا لا يبتدأ به على المسلم ثم صار علة الحكم التي يذكر حتى  
 لو اشترى المسلم ارض من ارض الجاهل لم عليه كذا ذكره المحقق الكل الدين  
 في شرح البردوي او قدر المحقق ابن العماد في باب الوتر كون  
 الحكم ملزوما لوجود العلة في العلة الشرعية لان العلة الشرعية  
 اما ان على الحكم لا مؤثرات فيجوز بقاء الحكم بعد زوال علة  
 وانما ذلك في العلة العقلية انتهى قوله وقيل الرمل لم يبق سنة  
 في عهد الزمان حكاه الكافي وصاحب النهاية والبدائع عن  
 عيسى رضي الله عنهما قال في البدائع للملح لا يكاد يصح عنه لان علة  
 السلام رطل بعد النسخ يعني عام الوداع انتهى وحكاها الكرام